استدامة المالية العامة وسبل تحقيقها في العراق[1]

Financial sustainability and ways to achieve it in Iraq

أ.م. د. عيادة سعيد حسين الحسني طالب الماجستير محمد رحيم سالم
dr.esaeed@gmail.com
كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الانبار

تاريخ استلام البحث 2/ 5/ 2018 تاريخ قبول النشر 7/7/2018 تاريخ النشر 29 / 9 /2020

المستخلص

تعد الاستدامة المالية من اهم المواضيع التي تحاول الدول تحقيقها ومن بينها العراق الذي يعاني من مشاكل وتحديات تسهم في ضعف الاستدامة المالية ،فهي من جهة تعتمد في ايراداتها بشكل رئيسي على عائدات النفط الخام والتي شهدت في السنوات الاخيرة تراجعاً ملحوظاً في انتاج النفط والتقلب في اسعاره العالمية الامر الذي ادى الى تراجع عائدات النفط التي اثرت بشكل واضح في الموازنة العامة ومن جهة اخرى تتسم الموارد الضريبية والموارد الاخرى بانخفاض اهميتها النسبية في هيكل الايرادات العامة، لذا تهدف الدراسة الى دراسة الاستدامة المالية وتحليل مؤشراتها والعوامل المؤثرة فيها، وتطوير مجموعة من الخيارات او الاصلاحات المستقبلية التي تعزز استدامة وفاعلية المالية العامة.

الكلمات المفتاحية *: المالية العامة ، الاستدامة ، الاقتصاد العراقي*

Abstract

Financial sustainability is one of the most important issues that countries are trying to achieve, including Iraq, which suffers from problems and challenges that contribute to the weakness of financial sustainability. On the one hand, it depends on revenues from crude oil, which in recent years has witnessed a significant decline in oil production and volatility in world prices. Which led to the decline in oil revenues, which has clearly affected the budget, on the other hand, the tax resources and other resources, the decline of relative importance in the structure of public revenue, so the study aims to study financial sustainability and analysis of indicators and factors Of which, the development of a range of options or future reforms that enhance the sustainability and effectiveness of public finances.

Keyowrds *:finance , sustainability , economy of Iraq*

1- المقدمة:

ان الازمات المالية وتقلبات اسعار النفط العالمية والاختلالات الهيكلية لاقتصادات بعض الدول وما افرزته من تدهور خطير في أوضاع المالية العامة لكافة الدول المتقدمة والناشئة والنامية والذي تمثل في شكل عجز كبير في الموازنات العامة للدول وارتفاع كبير وحاد في معدلات الدين العام ،ولا سيما في السنوات الاخيرة ،ادى الى اعاقة النمو الاقتصادي وعدم استقرار الاسواق المالية ،وان الحالة غير مستقرة في الاسواق المالية الناتجة عن عدم اليقين في السياسة المالية جعل صناع السياسة الاقتصادية يواجهون في الاجل القصير مشكلة عدم ضبط الاوضاع المالية بأسرع

[1] ـ البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الثاني

مما ينبغي من خلال الإجراءات المستخدمة في تخفيض العجز قد يدفع الاقتصاد نحو الركود ،كما وان التلكؤ او التعثر في إجراءات تخفيض العجز ربما يؤدي الى تراكم المزيد من الديون التي تمهد لازمة لاحقة ،اما الاجراءات في الاجل الطويل فتعد اكثر صعوبة لأنها تتطلب اجراءات اكثر ضبطاً لزيادة الايرادات العامة والحد من النفقات وذلك لخفض الدين العام وتحقيق النمو الاقتصادي، ولقد اثبتت الدراسات ان الدول التي تمتلك نسبة اقل من الدين العام تكون اكثر قدرة واقل حرجاً في مواجهة الازمات المالية فالمحافظة على دين مثالي يعد امراً صعباً لان تخفيض مستوى المديونية يتطلب جهداً كبيرً، ازاء ما سبق فان موضوع استدامة الدين العام او الاستدامة المالية بصورة عامة يعود الى الواجهة في المناقشات الاقتصادية كونه يمثل الطرح المثالي لمعرفة المستويات التي وصلت اليها الفجوة المالية لأي بلد، وان الاستدامة المالية تعتمد على توقعات حجم النفقات والإيرادات العامة المستقبلية طويلة الأجل ،ومن خلال هذه التوقعات يتم تصحيح السياسات الحالية سواء بزيادة أو خفض النفقات أو الإيرادات العامة لذا تم تقسيم البحث الى محورين يتضمن المحور الاول الاطار المفاهيمي والنظري للاستدامة المالية، والمحور الثاني فتضمن سبل تحقيق الاستدامة المالية .

2- اهمية الدراسة :

تنبع اهمية البحث من حقيقة الدور الذي تمارسه السياسة المالية في التأثير على المتغيرات الاقتصادية والمالية المختلفة، لاسيما في الدول النامية والتي تكون فيها السياسة المالية نشطة بشكل كبير لذلك فان وجود سياسة مالية مستدامة يعني ان الاقتصاد يسير بالاتجاه الصحيح والذي يعني ان هناك استغلال امثل للموارد الاقتصادية المتاحة يتمثل في معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الاجمالي تكون قادرة على تغطية فوائد الدين العام واقساطه من دون عسر مالي.

3- مشكلة البحث:

تتمحور مشكلة البحث في ان المالية العامة في العراق تواجه اختلالات وتحديات تسهم في ضعف الاستدامة المالية ،فهي من جهة تعتمد في ايراداتها بشكل رئيسي على عائدات النفط الخام والتي شهدت في السنوات الاخيرة تراجعاً ملحوظاً في انتاج النفط والتقلب في اسعاره العالمية الامر الذي ادى الى تراجع عائدات النفط التي اثرت بشكل واضح في الموازنة العامة ومن جهة اخرى تتسم الموارد الضريبية والموارد الاخرى بانخفاض اهميتها النسبية في هيكل الايرادات العامة ،مما جعلها قاصرة عن تغطية النفقات العامة ،في المقابل تشهد النفقات العامة زيادة مطردة على النحو الذي ادى الى زيادة نسبة العجز في الموازنة العامة وبالتالي ارتفاع نسبة المديونية والاعباء المالية المترتبة عليها.

4- فرضية البحث

يفترض البحث أن تمارس الاصلاحات الاقتصادية تأثيرا إيجابياً في رفع قدرة الحكومة على الاستدامة المالية وممارسة نشاطها المالي في المجتمع كما يفترض البحث ان تغيرات اسعار النفط تؤدي الى اختلال الموازنات العامة والخطط الاقتصادية .

5- اهداف البحث :

يهدف البحث إلى دراسة الاستدامة المالية وتحليل مؤشراتها والعوامل المؤثرة فيها، كما يهدف البحث الى تطوير مجموعة من الخيارات او الاصلاحات المستقبلية التي تعزز استدامة وفاعلية المالية العامة.

هيكلية البحث

لضمان تحقيق اهداف البحث فقد تم تقسيمه الى محورين فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات ، اذ تضمن المحور الاول الاول الاطار المفاهيمي والنظري للاستدامة المالية، اما المحور الثاني فتضمن سبل تحقيق الاستدامة المالية .

المحور الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للاستدامة المالية

في ظل الاهتمام الكبير بموضوع الاستدامة المالية على الصعيد الدولي والمحلي فقد برز مفهوم الاستدامة المالية وخاصة بعد الازمات المالية العالمية لذا شهدت الفترة الحالية اهتماماً كبيراً وواسعاً في مفهوم الاستدامة المالية لذا تسعى جميع الدول الى تحقيق الاستدامة المالية من اجل المحافظة على موازنة مستقرة وكذلك حفظ حق الاجيال القادمة .

1-1 ماهية الاستدامة :

تعددت مفاهيم الاستدامة المالية فأستند بعضها الى الربط بين تعريف الاستدامة والقيد الزمني للموازنة كما اتجه الفريق الاخر الى الاعتماد على قواعد المالية العامة (fiscal Rules) في تحديد ماهية الاستدامة المالية الا ان التطور الحاصل في طبيع وحجم دور الدولة ادى هذا الى دفع الادب الاقتصادي الى تناول مفهوم الاستدامة في اطار ما يعرف بالتحليل الحديث .وعلى الرغم من تعدد التعريفات يمكن القول انها تتفق معظمها على ان الشرط الاساسي لضمان استدامة المالية العامة وهذا يكون من خلال قدرة الدولة على الاستمرار في تنفيذ السياسات التي حددتها المالية العامة للدولة وتمويل برامج الانفاق العام دون الوقوع في حالة العجز عن السداد من خلال التعرض لحالات التعثر المالي ، وقد عمد بعض الفكر الاقتصادي الى الربط بي الاستدامة المالية والاقتراض للتقليل والحد من التشوهات الاقتصادية في الانظمة الضريبية هو الذي يعرف بنموذج (تسليس العبء الضريبي) وهذا النموذج يسمح للحكومة بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة ولكن هذا العجز يكون ضمن الحدود المقبولة او عند حد معين مع توضيح اسباب هذا العجز الاطار الزمني والذي يتم من خلاله العودة مرة اخرى الى وضع التوازن كماء ان اتفاقية (ماستريخت) وميثاق الاستقرار والنمو(Stability and Growth pact) والتي تشترط ان لا تزيد نسبة عجز الموازنة عن(3%) وان لا تتجاوز نسبة الدين للناتج المحلي الاجمالي عن (60%) من الناتج لضمان تحقيق الاستدامة المالية. (**البغدادي، بدون سنة :411,408**)

برز مفهوم الاستدامة المالية (Fiscals sustainability) في اواخر سبعينات القرن الماضي بعد تزايد حركة المطالبات الرامية الى الحد من زيادة الضرائب والانفاق حيث واجهت الحكومات ضغوط مالية سواء في جانب الحد من الضرائب او زيادة الانفاق وقد حاولت الدراسات في بداية الامر التمييز بين الاستدامة المالية والملاءة الحكومية الا انهما يرتبطان في نهاية الامر بمفهوم التدابير المالية الدائمة لتحقيق الاستقرار في نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي الا انه يوجد العديد من المشاكل والقيود المتعلقة بالملاءة المالية والتي تشمل استغلال اسعار الفائدة والنمو الاقتصادي وسلوك السلطة الحكومية والتوازنات المالية والتفاعل بين القطاع العام والخاص في ما بينت دراسات البنك الدولي ان الملاءة المالية تستخدم كمقياس للاستدامة المالية ، وبالرغم من استقرار هذا المصطلح واستخدامه على نطاق واسع الا انه لا يوجد اتفاق بين الاقتصاديين على تعريف محدد فهناك من يعرفها بأنها مسار مستدام للدين العام مع الحفاظ على الملاءة الحكومية كشرط مسبق للحيلولة دون الحاجة الى اعادة هيكلة الدين والوصول الى حالة العجز او (الافلاس) عن الوفاء بالتزاماتها كما يعرفها البعض الاخر بأنها السياسة المالية الحالية (النفقات والايرادات الحالية) التي تكون قادرة في المدى البعيد على الاستمرار دون ان تكون هناك حاجة الى زيادة الدين الحكومي ، كما ان هناك من يربط الاستدامة المالية بالقيد الزمني للموازنة دون تحليل هيكل النفقات والايرادات العامة فالاستدامة المالية تتحقق في ظل ثبات نسبة الدين العام الى الناتج بحيث تكون الايرادات الحكومية كافية لتغطية اعباء الديون المستقبلية دون الحاجة لإعادة هيكلة الديون او الاقتراض لسداد الديون . (**الحاوري ،2015: 279,278**)

ويمكن ان نقول ان مفهوم الاستدامة المالية هو من المصطلحات الحديثة الذي يتضمن قدرة الدولة على توفير الاموال بصورة مستمرة ودائمة لكي تتمكن من تغطية النفقات والايفاء بالتزاماتها المالية والحفاظ على حق الاجيال القادمة، كما توجد العديد من المفاهيم للاستدامة المالية والتي سوف نبين اهمها كالاتي.

أ- الاستدامة المالية هي الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على الاستمرار في سياسات الانفاق والايرادات الحالية دون التقليل من ملاءتها المالية او التعرض لمخاطر الافلاس ام عدم الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية . **(سماقه يى،باداوه يى،2015: 79)**

ب- الاستدامة المالية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها من اجل خدمة الديون الحالية والمستقبلية بصورة كاملة دون ان تلجأ اعادة هيكلة ديونها او شطب جانب منها او دون التوقف عن خدمة دينها . (السقا، 2012:بدون صفحة)

ج- ويمكن تعريف الاستدامة المالية بانها الحالة التي تكون باستطاعة الحكومة تنفيذ برامج عملها في مختلف النشطات ضمن حد معين دون ان يؤدي ذلك الى تقليل قدرتها المستقبلية على الانفاق ، ويرتبط مفهوم الاستدامة المالية في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية المستقبلية وهو ما يعرف بالملاءة المالية اي ان يرتبط مفهوم الاستدامة المالية بالتوازن الاقتصادي وهذا يعني انه يتم تغطية اي عجز في الموازنة من خلال الايرادات المستقبلية بشكل دائم دون التعرض الى مخاطر الافلاس . (الشيخاني ،2016،ص 119) ،

وبالتالي يمكن ان نعرف الاستدامة المالية بانها الحالة التي تكون فيها الدولة قادرة على تغطية نفقاتها والوفاء بالتزاماتها المالية من دون ان يؤدي هذا الى زيادة اعباء الدين الحالي او تطوره او زيادة عجز الموازنة مع عدم الاضرار بحقوق الاجيال القادمة .

2-1 مؤشرات الاستدامة المالية :

يتم تحليل الاستدامة المالية من خلال عدة مؤشرات من خلال التتبع او التطور التاريخي لمتغيرات السياسة المالية وخاصة معدلات الضرائب والدين العام الداخلي وعجز الموازنة العامة وغيرها من المؤشرات والتي تفترض اليقين التام بحالة الاقتصاد وفيما يلي سوف نتناول بعض من هذه المؤشرات .

1- مؤشر العجز الاولي :

ويقوم هذا المؤشر على ان السياسة المالية المحققة للاستدامة المالية لابد ان تحتفظ بنسبة عجز للموازنة العامة للدولة الى الناتج المحلي الاجمالي عند المستوى الحالي وذلك من اجل ضمان تثبيت الاحتياجات التمويلية وان هذا المؤشر يقوم على اساس حساب قيمة العجز الاولي المحقق لهذا على النحو التالي : نسبة العجز الاولي ، الناتج المحلي الاجمالي – (سعر الفائدة الحقيقي – معدل النمو الاقتصادي الحقيقي) × نسبة (الثروة) الايرادات الحكومية الى الناتج المحلي الاجمالي . **(محمد، 2012، 41)**

2 – مؤشر الفجوة الضريبية :

يفيد هذا المؤشر في معرفة الضرائب التي تحقق الاستدامة المالية والضرائب الفعلية من خلال المحافظة على نسبة مقبولة من الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي ويمكن حساب الفجوة الضريبية على النحو التالي : نسبة الضريبة المستهدفة الى الناتج المحلي الاجمالي = نسبة الانفاق العام الى الناتج (بدون مدفوعات الفوائد) + (سعر الفائدة الحقيقي – معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي + نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي). **(الحاوري ، 2015 ، ص 281)**

3- المؤشر التقليدي لصندوق النقد الدولي في تقييم اوضاع الاستدامة المالية :

ان صندوق النقد الدولي يقوم بتقييم الاستدامة المالية مستنداً على مبدا سيادة اليقين التام بالمتغيرات الاقتصادية الكلية والتوافق مع تحقق قيد الموازنة الحكومية فالدين العام في الفترة الحالية يتم سداده بواسطة توليد الفوائض الاولية في الموازنة العامة في الفترة التالية فقد اظهر سعر الفائدة الحقيقي ومعدل نمو الناتج المحلي الاجمالي اهمية في التأثير على نسبة الدين العام الى الناتج المحلي ، فالدولة التي لها معدلات نمو مرتفعة قد تحقق فائض اولي منخفض نظراً لان النمو المتزايد يستطيع ان يقوم بسداد اعباء الدين العام ، وتحقق هذه النسبة الاستدامة المالية اذا كان اتجاه الدين لا ينمو زمنياً .(**محمد ، 2012،ص 42,41)**

4- مؤشر نسبة الدين العام المحلي الى الناتج المحلي الاجمالي :

ان هذا المؤشر يبين نسبة الموارد الاجمالية المتاحة لخدمة المديونية عبر نقل موارد انتاج السلع المحلية الى الانتاج لغرض التصدير ويمكن للبلد ان تكون نسبة الدين الى الصادرات مرتفعة حين نسبة الدين الى الناتج المحلي متدنية في حال اذا كانت السلع المصدرة تتكون من نسبة ضئيلة من الناتج . (**داود،2009،ص 73,72)**

ان هذا المؤشر له اهمية كبيرة تتمثل في اعطاء صورة اجمالية لعبء الدين العام المحلي ويتم الاعتماد عليه كشرط للانضمام الى الاتحاد الاوربي وفقاً لمعاهدة (ماستر يخت) عام (1929) م ان هذه المعاهدة تشترط ان لا يتجاوز مقدار الدين العام المحلي والخارجي عن (60%) من الناتج المحلي الاجمالي فان تجاوز هذه النسبة يعد مؤشراً على دخول الحكومة في ازمة مديونية . **(البغدادي، بدون سنة،ص 413)**،

1-3 قواعد الاستدامة المالية: وتتمثل قواعد المالية العامة التي تستهدف تحقيق الاستدامة المالية في ما يلي.

1- قاعدة توازن الموازنة

اقرت النظرية التقليدية التوازن النسبي بين الايرادات العامة والنفقات العامة وان حسن الادارة يتطلب التوازن بين جانبي الموازنة (الايرادات والنفقات) من جهة والى الرغبة في تفادي مخاطر عجز الموازنة وما يترتب على تغطيته من اثر تضخمي او فائض لا تستطيع الدولة التصرف به من جهة اخرى . (**الجنابي، 2007 ، ص 115)**

وتشترط هذه القاعدة ان يكون العجز في الموازنة ناشئ عن ظروف استثنائية يزول بزوالها بحيث لا يعتبر تحقيق التعادل للموازنة العامة شرط في اوقات الركود على ان الموازنة تكون في حالة توازن خلال الدورات الاقتصادية ومن ثم توجه الفوائض المالية التي تتحقق في اوقات الرواج الاقتصادي الى تمويل العجز المتحقق في سنوات الركود الاقتصادي.

2- القاعدة الذهبية :

ان هذه القاعدة تقتضي ان لا يتم اللجوء الى الاقتراض الا في حالة تمويل النفقات الاستثمارية بينما النفقات الجارية يتم تمويلها من خلال الايرادات الضريبية والايرادات الجارية .

3- قاعدة الاستثمار :

ان هذه القاعدة تشترط استمرار نسبة الدين العام الى الناتج المحلي الاجمالي عن المستويات التي تتوفر فيها شروط الحيطة والحذر خلال الدورة الاقتصادية وان هذه النسبة تتحدد وفقا لعدد المحددات والمتغيرات التي تختلف من دولة الى اخرى .

4- قاعدة الموازنة المرنة

يسمح للحكومة في ظل هذه القواعد بتحقيق عجز مؤقت في الموازنة العامة ضمن حدود معينة مع توضيح اسباب هذا العجز المؤقت والاطار الزمني والذي من خلاله يتم العودة مرة اخرى الى الوضع التوازني للموازنة العامة . (**سماقه يى،باداوه يى،2015،ص 281,280)**

1-6 العوامل المؤثرة على الاستدامة المالية:

تتأثر الاستدامة المالية بمجموعة من العوامل الاقتصادية المباشرة والغير مباشرة (ايجابية وسلبية) ويعد كل من معدل النمو الاقتصادي وسعر الفائدة من ابرز العوامل ذات التأثير المباشر .

1-6-1 معدل النمو الاقتصادي:

ان العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستدامة المالية علاقة طردية من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية وهذا يؤدي الى تقليل الفجوة بين النفقات والايرادات من جهة ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة ثانية الامر الذي يعني عدم الحاجة الى الانفاق التعويضي الذي يمول عن طريق الدين ومن ثم الاتجاه نحو الاستدامة المالية ويكون العكس صحيح في حالة تراجع معدلات النمو الاقتصادي والذي يخضع لمجموعة من المتغيرات منها التأثير المباشر للاستثمار الخاص والاستثمار الحكومي والاستخدام المرتبط بمبادرات القطاع الخاص . **(الشلال، 2013،ص26)**

1-6-2 سعر الفائدة :

ان من الامور التي لابد من الاهتمام بها بشكل كبير هو معدل الفائدة على الدين القائم على الدولة وذلك فان ارتفاع معدل الفائدة على سندات دين الحكومة يمكن ان يؤدي الى ما يسمى اثر كرة الثلج(Snow ball effect) ان المعدل المرتفع على سندات الدولة اي ارتفاع تكلفة هذه الديون فاذا لم يحدث نمو في الايرادات العامة للدولة بنسبة مشابهة او بنسب اكبر فان الدولة ستضطر الى اللجوء الى الاقتراض من اجل خدمة الدين . **(السقا،2012،بدون صفحة)**،

ان سعر الفائدة يرتبط بعلاقة سلبية مباشرة مع الاستدامة المالية وهذه ناشئة عن حقيقة ان ارتفاع سعر الفائدة يعني تراجع في قدرات البلد في اصدار الديون نظراً لارتفاع تكاليف هذه الديون سواء كانت داخلية او خارجية مما يؤدي الى تحمل الدولة الاعباء المالية الاضافية في مجال خدمة هذه الديون وهذا يؤثر سلباً على الاستدامة المالية ان سعر الفائدة يخضع لعاملين رئيسيين خاصة اذا ماء استبعدنا تأثيرات السياسة النقدية وهذين العاملين هما الاستثمار الخاص (private investment) والادخار الخاص اذ يتأثر سعر الفائدة ايجابياً بالطلب على الاستثمار الخاص والذي يخضع بدوره لمقدار الادخار الخاص من جهة ومقدار الاستثمار الاجنبي المرتبط بقرارات الاجانب في الاستثمار في اي بلد من جهة اخرى وكذلك يتأثر سعر الفائدة سلباً بالادخار الخاص والذي يرتبط بدوره بقرارات الافراد في الادخار او الاستهلاك.(**الشلال،2013،ص 26)**،

فضلاً عن ما سبق فان هناك عوامل اخرى تؤثر على الاستدامة المالية مثل الدور المحوري للإيرادات والنفقات الحكومية والفجوة بينهما التي تعد من المتغيرات الاساسية في التأثير على الاستدامة المالية في اي بلد وكذلك الهبات والتبرعات التي تحصل عليها الدولة من الدول والمؤسسات الدولية والشكل (1) يبين التغيرات التي تؤثر في الاستدامة المالية .(**الشلال،2013،ص 26)**

مخطط (1-1)

العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية

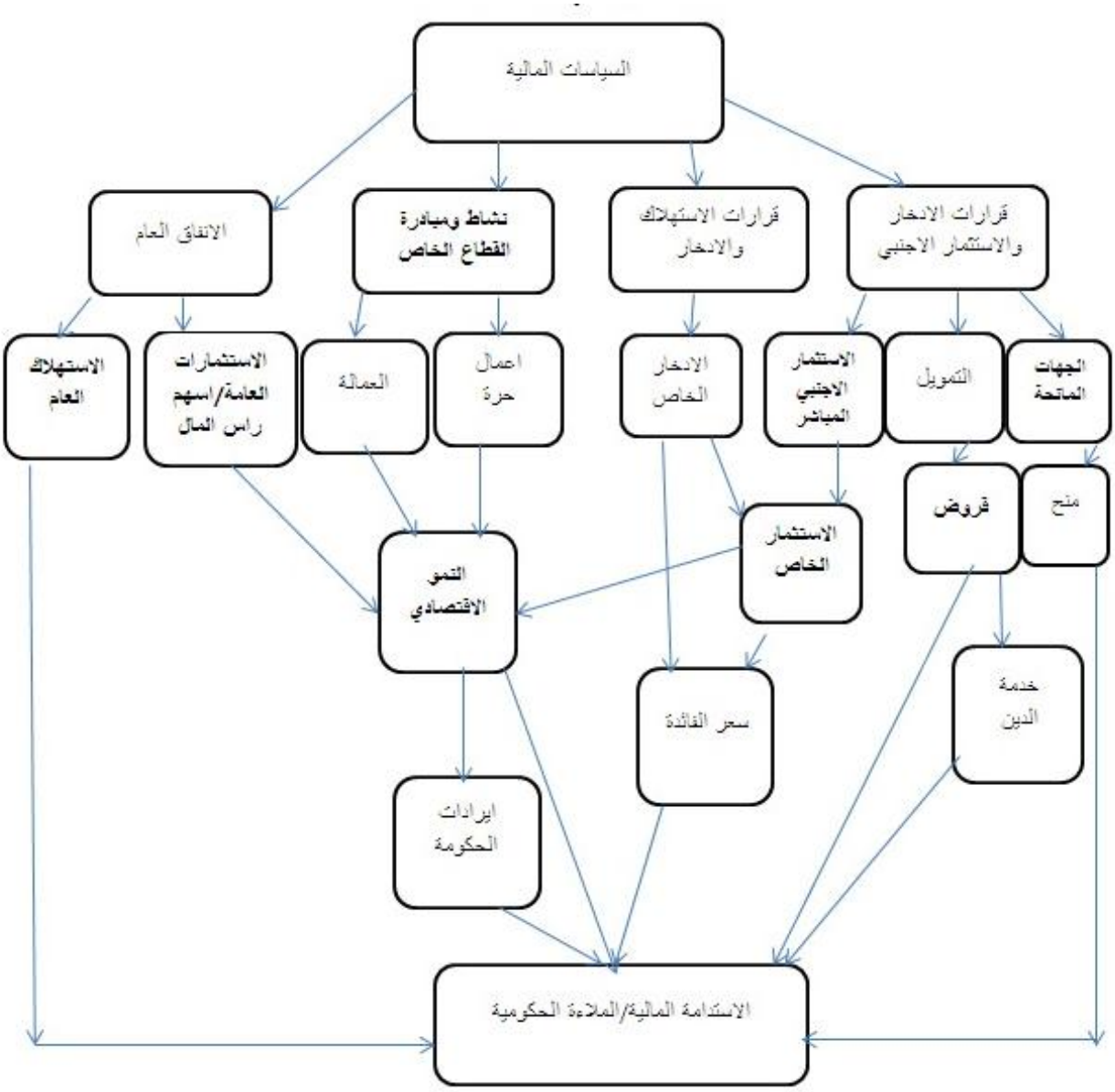

الجدول: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1-Ayumu yamauchi (2004), fiscal sustanability-the cas of eritrea , imf working paper , wp /04/7 , , p .19 .

2- Scott . T. Fullwier (2006), interest rates and fiscal sustainability , imf, working, paper no.53

المحور الثاني : سبل تحقيق الاستدامة المالية في العراق

يعاني الاقتصاد العراقي ومنذ عقود مضت من الاثار السلبية للسياسات الداخلية والخارجية للعراق، فضلاً عن فقدان التخطيط الاقتصادي الصحيح، وقد ادت هذه الاوضاع غير المستقرة سياسياً واقتصادياً الى هدر كبير في الموارد البشرية والمادية ،كما ان اعتماد اقتصاد العراق على النفط كمصدر وحيد للدخل جعل منه اقتصاداً ريعياً بامتياز مما خلق جملة من الاشكالات التي القت بظلالها على الاقتصاد العراقي والتي تمثلت بعدم الاستقرار الاقتصادي واختلال هيكل الصادرات والاستيرادات نتيجة لعدم استقرار اسعار النفط العالمية واختلال هيكل القطاعات الاقتصادية وعدم وجود البنى التحتية .لذا لابد من معرفة حجم الفائض والعجز في الموازنة العامة وكذلك معرفة نسبة الايرادات الضريبية من الايرادات الكلية في ظل اعتماد العراق على الايرادات التي تأتي من القطاع النفطي ومعرفة اثار تغيرات اسعار النفط على ايرادات الموازنة العامة اذ تعتبر هذه المتغيرات من العوامل التي تؤثر في تحقق الاستدامة المالية ، بالإضافة الى معرفة السبل التي تحقق الاستدامة المالية.

2-1 المتغيرات المالية التي توثر في الاستدامة المالية،

تستخدم هذه المتغيرات في قياس إداء قطاعات الاقتصاد المختلفة لتقييم الوضع الاقتصادي والمالي ، ومعرفة مدى قوة الاقتصاد أو ضعفه ، فضلاً عن القدرة على التنبؤ بالحالة الاقتصادية والمالية في المستقبل أي تعكس صورة الحالة المالية أو الاجتماعية أو الشكل العام لاقتصاد البلد.

2-1-1 فائض وعجز الموازنة العامة في العراق:

يعد فائض وعجز الموازنة العامة من المؤشرات المالية والاقتصادية المهمة التي تقيس حالة الاستقرار المالي والنقدي للدولة ويبين مستوى الانضباط المالي، وبالتالي يعكس حجم الفجوة المالية المتمثلة في الفرق بين النفقات والايرادات العامة، كما ان عجز الموازنة يعد من مصادر الاختلال الاقتصادي في نموذج التوازن العام ويوثر على بعض المتغيرات الاقتصادية، كتأثيره على العرض النقدي، واسعار الصرف، والمديونية المحلية، ومعدل التضخم، والاستثمارات وغيرها من المتغيرات الاقتصادية وبالتالي التأثير على الاستدامة المالية .

جدول (1)

تطور فائض وعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (2003-2015)

(ترليون دينار)

السنة	النفقات العامة	الايرادات العامة	العجز (الفائض)	معدل التغير السنوي % لفائض عجز الموازنة
2003	1.982.548	2.146.346	0.163.798	-
2004	32.117.491	32.982.739	0.865.248	428.24
2005	26.375.175	40.502.890	14.127.715	1532.7
2006	38.806.679	49.063.361	10.986.566	-22.23
2007	39.031.232	54.599.451	15.568.219	41.70
2008	59.403.375	80.252.182	20.848.807	33.91
2009	52.567.025	55.209.353	2.642.328	-87.32

2010	70.134.201	70.178.223	0.044.022	-98.33
2011	78.757.666	108.807.392	30.049.726	68160.7
2012	105.139.576	119.817.224	14.677.648	-51.15
2013	119.127.556	113.840.076	-5.287.480	-163
2014	113.473.517	105.609.846	-7.863.671	48.72
2015	70.397.514	66.470.251	-3.927.263	-50.05

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية لسنوات مختلفة .

يتضح من خلال بيانات الجدول (1) ان الموازنة سجلت فائض خلال المدة (2003- 2012) بسبب ارتفاع الايرادات عن النفقات وشهد هذا الفائض تذبذب بسبب انخفاض وارتفاع حجم الايرادات التي اعتمدت بالدرجة الاساس على ايرادات النفط التي تتأثر بتغيرات اسعار النفط كما سجلت الموازنة العامة عجزاً حقيقياً خلال المدة (**2013-2014**)، اذ سجل عام (**2013**) عجز مقداره (**5.287.480-**) ترليون دينار وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (**163-%**)، وهذا العجز ناتج عن ارتفاع النفقات بشكل كبير وانخفاض الايرادات الذي يعود سببه بالأساس الى انخفاض اسعار النفط، كما سجل عام (**2014**) عجزاً بلغ مقداره (**7.863.671-**) ترليون دينار ويعود الى الانخفاض الكبير في اسعار النفط العالمية . بسبب عوامل عديدة، منها زيادة انتاج النفط الصخري، فضلا عن انحسار الاسواق بسبب استمرار الازمات الاقتصادية، كما كان للحرب الاقتصادية الدائرة بين روسيا وإيران من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، تأثير على اسواق النفط العالمية . فقد سجل عام (**2015**) عجز في الموازنة العامة بلغ (**3.927.263-**) وبمعدل تغير سنوي سالب بلغ (**50.05-%**) يعد الفائض والعجز في الموازنة العامة من اهم العوامل الرئيسية التي تحدد الاستدامة المالية من عدمها حيث يودي زيادة العجز في الموازنة الى البحث عن مصادر اخرى لتمويل عجز الموازنة وتغطية النفقات الكبيرة ومن اهم هذه المصادر الدين العام .

2-1-2 تطور الايرادات النفطية والضريبية في العراق ونسبتها من الايرادات الكلية:

تعد الايرادات النفطية المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة في ظل انخفاض حصيلة الضرائب والايرادات الاخرى لذا سنوضح الايرادات النفطية والايرادات الضريبية واهميتها النسبية من الايرادات العامة.

جدول (2)

تطور الايرادات النفطية والضريبية في العراق ونسبتها من الايرادات الكلية للمدة(2003-2015)

السنوات	الايرادات العامة	الايرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات العامة %	معدل التغير السنوي% للإيرادات النفطية	الايرادات الضريبية	معدل التغير السنوي% للإيرادات الضريبية	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة%
2003	2.146.346	1.841.458	85.7	-	0.000.349	-	0.1
2004	32.982.739	32.627.203	98.9	1671.8	0.159.644	45643.3	0.5
2005	40.502.890	39.480.069	97.4	21.0	0.495.282	210.2	1.2
2006	49.063.361	46.534.310	94.9	17.9	0.591.229	19,4	1.2
2007	54.599.451	51.701.300	94.7	11.1	1.228.336	107,8	1.2
2008	80.252.182	75.358.291	93.9	45.8	0.985.837	-19.7	1.2
2009	55.209.353	48.871.708	88.5	-35.1	3.334.809	238.3	6.0
2010	70.178.223	60.131.401	85.7	23.0	1.503.516	-54.9	2.2
2011	108.807.392	103.107.002	94.7	71.4	1.408.184	-6.3	1.2
2012	119.817.224	111.310.199	92.9	7.9	2.311.139	64.12	1.9
2013	113.840.076	105.757.430	92.9	- 4.9	2.518.684	8.9	2.2
2014	105.609.846	98.509.184	93.2	- 6.8	1.891.599	- 24.8	1.7
2015	66.470.251	57.660.940	86.7	- 41.4	2.014.981	6.2	3.0

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على

1- جمهورية العراق ، وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية للمدة(2003-2015)، بيانات غير منشورة

من خلال الارقام السابقة، نلاحظ ان الايرادات الضريبية ومن خلال نسبها الى الايرادات العامة تعاني من ضعف في تمويل الموازنة العامة، وهذا يدل على ان الموازنة العامة تعتمد على عنصر وحيد في تمويلها وهو القطاع النفطي الذي يشكل نسبة اكثر من (90%) من الايرادات العامة، كما موضح في الجدول (2) وهو يعد أحد المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بسبب اعتماده على ايرادات النفط التي تتأثر بعوامل خارجية كأسعار النفط العالمية والطلب عليه مما جعل الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعياً وكذلك يعد هذا المورد من الموارد الناضبة ويعد هذا من ابرز العوامل التي تعيق تحقق الاستدامة المالية في حال انخفضت اسعار النفط وبالتالي انخفضت الايرادات النفطية التي تعتبر المصدر الاول والرئيسي في تمويل الموازنة العامة مما تضطر الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض لسد النقص الحاصل

في الايرادات العامة لتغطية النفقات التي شهدت في الآونة الاخيرة (2013- 2015) ارتفاع ملحوض في النفقات العامة عن الايرادات العامة مما ولد عجز في الموازنة العامة كما مبين في الجدول (1)

2-1-3 اثار تغيرات اسعار النفط على ايرادات الموازنة العامة في العراق

ان التغير في اسعار النفط العالمية يؤثر تأثير كبير على ايرادات الموازنة العامة في العراق في ظل اعتماد العراق على ايرادات النفط بشكل كبير في تمويل الموازنة العامة والجدول (3) يبين تطور اسعار النفط حيث شهد العراق بعد عام **(2003)** انفتاح اقتصادي على السوق العالمية وارتفاع اسعار النفط الخام الى **(50.64)** دولار للبرميل عام **(2005)** ارتفعت الايرادات النفطية لتكون **(39.480.069)** تريليون لتشكل ما نسبته **(98.4)** من اجمالي الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع حجم الايرادات العامة الى **(40.502.890)** تريليون دينار والنفقات العامة الى **(26.375.175)** تريليون دينارلتسجل الموازنة العامة فائض مقداره **(14.127.715)** اما في عام **(2011)** ومع الارتفاع المستمر في اسعار النفط الخام التي وصلت الى **(107.46)** دولار للبرميل ارتفعت الايرادات النفطية لتكون**(103.107.002)** تريليون دينار اي بنسبة **(94.7)** من اجمالي الايرادات العامة مما ادى الى ارتفاع الايرادات العامة الى **(108.807.392)** تريليون دينار والنفقات العامة الى **(78.757.666)** تريليون دينار لسجل الموازنة العامة فائض قدره **(30.049.726)** تريليون دينار اما في عام **(2015)** وبعد الانخفاض الحاد في اسعار النفط التي بلغت **(49.49)** دولار للبرميل ممات ادى الى انخفاض حجم الايرادات النفطية الى **(57.660.940)** تريليون دينار اي بنسبة **(86.7)** من اجمالي الايرادات العامة مما ادى الى انخفاض حجم الايرادات العامة الى **(66.470.251)** تريليون دينار والنفقات العامة الى **(70.397.514)** تريليون دينار لتسجل الدولة عجز مقداره () تريليون دينار خلال نفس العام يتضح مما سبق ان الموازنة العامة تتاثر بشكل كبير وطردي بتغيرات اسعار النفط الخام اذ كلما ترتفع اسعار النفط الخام ترتفع الايرادات العامة ومن ثم ترتفع النفقات العامة وبالعكس لاعتمادها على ايرادات النفط بشكل اساسي التي بلغت اكثر من **(90%)**

جدول (3) تطور اسعار النفط الخام (سلة اوبك) (دولار برميل)

السنة	الايرادات العامة	اسعار النفط	معدل التغير السنوي لأسعار النفط
2003	2.146.346	28.1	15.36
2004	32.982.739	36.05	28.30
2005	40.502.890	50.64	40.48
2006	49.063.361	61.08	20.62
2007	54.599.451	69.08	13.10
2008	80.252.182	94.45	36.73
2009	55.209.353	61.06	-35.36
2010	70.178.223	77.45	26.85
2011	108.807.392	107.46	38.75
2012	119.817.224	109.45	1.86

2013	113.840.076	105.87	-3.27
2014	105.609.846	96.29	-9.05
2015	66.470.251	49.49	-48.61

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على

1- طاهر كاظم جواد الدليمي (2018)، أثر تغيرات اسعار النفط في الموازنة العامة في بلدان عربية مختارة للمدة (1990- 2015)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار.

2-2 سبل تحقيق الاستدامة المالية

ان تحقيق استدامة مالية تعمل على تغطية النفقات ومعالجة الديون وزيادة الايرادات، لابد من اتباع سياسة تنويع مصادر الدخل القومي من خلال اعادة هيكلة الاقتصاد العراقي والاستثمار في القطاعات الاقتصادية الاخرى وعدم الاعتماد على مصدر واحد للدخل ويتم ذلك من خلال الأتي:

2-2-1 تنمية القطاع الزراعي:

يعد القطاع الزراعي من اهم القطاعات الاقتصادية المهمة كونه القطاع الذي يوفر الغذاء لكافة افراد المجتمع، كما انه يوفر فرص العمل لأكثر سكان البلد وهو القطاع المسؤول عن الجزء الاعظم من الموارد الاولية الخام للصناعة الغذائية (النباتية والحيوانية). (خيري:2016، 35)،كما يحتل القطاع الزراعي دوراً بارزاً في تكوين الدخل القومي من خلال الموارد الزراعية ومعطياتها الانتاجية سواء على صعيد المحاصيل الزراعية او الانتاج الحيواني.

ان الدول التي لا يحتل قطاعها الزراعي اهمية محسوسة في اقتصادها ولا تمتلك موارد اقتصادية زراعية تعاني من مشاكل متعددة في مجال نموها الاقتصادي ويصعب على سياستها الاقتصادية تحديد الفروض الخاصة بالتنمية الاقتصادية بشكل عام، لذا تناولت العديد من الدراسات اهمية القطاع الزراعي في عملية التنمية الاقتصادية كمصدر مهم من مصادر الدخل القومي، و للقطاع الزراعي دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره القطاع الزراعي للأفراد من الاحتياجات الغذائية فالقطاع الزراعي متنوع في انتاجه الغذائي كمحاصيل الحبوب والفواكه والخضراوات والمنتجات الحيوانية بأشكالها المختلفة سواء كانت للاستهلاك الغذائي المباشر او كمدخلات للصناعة التحويلية، وتوفير الموارد النقدية واستخدامها في الاحتياجات الاساسية في التنمية الاقتصادية من خلال التوسع في المحاصيل التصديرية لما تمتاز به الدول من ميزات نسبية في انتاج بعض المحاصيل الزراعية وتوجيهها لاغراض التصدير وتوفر العمل للقطاعات الانتاجية الزراعية كالقطاع الصناعي والتجاري والخدمي .(كاظم:2016، 45)

لقد شهد القطاع الزراعي في العراق بعد عام 2003 تراجع كبير قياساً لما قبلها بسبب توقف الدعم الحكومي عن التمويل وتقديم المستلزمات وعدم وجود خطة زراعية عامة وعدم وجود تنظيم رصين.(الشمري والرضا:2016، بدون صفحة)

وعليه يمكن القول بان العراق يستطيع تحقيق تنويع اقتصادي من خلال استغلال القطاع الزراعي افضل استغلال عبر زراعة الاراضي الشاسعة الصالحة للزراعة لا سيما المحاصيل الزراعية كالحنطة والشعير، ويمكن توضيح اهم المقومات والاجراءات الرئيسية الواجب اتباعها من قبل الحكومة للنهوض بالواقع الزراعي بالاتي.

1. دعم المزارعين من خلال تقديم البذور المحسنة والاسمدة والمبيدات بأسعار مناسبة وضمان شراء المنتوجات الزراعية والدواجن والبذور من المزارعين، لاسيما المنتوجات الاستراتيجية وبأسعار السوق وتحديد حصص الاستيراد والتصدير بما يحقق استقرار الاسعار ويخدم الانتاج الزراعي في العراق.(الدائرة الاقتصادية:2017، 17)

2.العمل على تشجيع الاستثمار في هذا القطاع وتوفير بيئة محفزة للاستثمار.

3.تاهيل المشاريع الاروائية والبزل وزيادتها

4.ضرورة القضاء التدريجي على ظاهرة الاغراق لما نتج عنها من اثار سلبية على المنتجات المحلية بسبب الانفتاح غير المخطط في الاستيرادات

5.استصلاح الاراضي الزراعية للقضاء على التصحر

6.ادخال التكنلوجية الحديثة في جميع حلقات المجال الزراعي وادخال المكننة.

7.العمل على حماية المنتجات الزراعية ولمدة محددة ،ولاسيما المحاصيل الاستراتيجية للتشجيع على زراعتها.

8.ضرورة تقديم تسهيلات كمركية على المدخلات المستوردة والمستخدمة في انتاج السلع الزراعية.(الدائرة الاقتصادية: 2009، 25)

9.اعادة انشاء الجمعيات الفلاحية التي تقوم بعملية التنسيق بين الفلاحين من جهة وبين القطاع العام من جهة ثانية.(الدائرة الاقتصادية:2017، 17)

10.معالجة مشكلة المياه من خلال عقد اتفاقات ثنائية مع البلدان الرافدة لها.

11. ضرورة القيام بأجراء مسح شامل للأراضي لتحديد الصالحة منها للزراعة وتحديد الاراضي المراد اصلاحها ووضع الخطط العلمية للنهوض بها بصورة صحيحة وزيادة انتاجيتها.

2-2-2 تنمية القطاع السياحي:

يعد القطاع السياحي من القطاعات الرئيسة المهمة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في العديد من الدول، أذيؤدي القطاع السياحي دوراً مهماً في زيادة الدخل القومي من خلال ايجاد مصادر جديدة للدخل والتشغيل، كما يعد الاستثمار في القطاع السياحي عنصر من عناصر تنمية الثروة الوطنية في حال وجه الاستثمار فيه بشكل صحيح وتوفرت الظروف الملائمة للنهوض به، لذا فان اغلب دول العالم اصبحت تنظر الى القطاع السياحي كقطاع رئيسي لا يقل اهمية عن باقي القطاعات الاقتصادية الرئيسية الاخرى وتتطلع الى ان تتخذه ركيزة لمواردها وتضعه في مقدمة اولوياتها.(حسين وفهد:2017، بدون صفحة)

ويمتلك العراق مقومات خصبة لتطوير السياحة الدينية والترفيهية والتاريخية والاثرية ونموها ،لما يتمتع به من بيئة طبيعة متنوعة تنتشر في جميع انحائه، وهذا التنوع يسمح في اقامة وتطوير انشطة سياحية متنوعة ، ومن بين المناطق السياحية التي يمكن الاستثمار فيها وتحقيق نمو اقتصادي وثقافي واجتماعي واسع من خلالها مناطق السياحة الدينية ومناطق الاهوار في جنوب العراق والمناطق الاثرية والسياحية في شماله وجنوبه ووسطه.(الشمري والرضا:2016، بدون صفحة)

ان القطاع السياحي في العراق لم يحظ بالاهتمام والدعم المطلوب اسوة بالقطاعات الاقتصادية الوطنية وان كانت هذه القطاعات هي الاخرى لم تحظ بالاهتمام ويرجع السبب الى ما عاناه العراق من حروب وازمات متتالية ادت الى انفاق الثروة الوطنية، واثقلت العراق بمديونية كبيرة وتعويضات جائرة عن هذه الحروب.(محمد: بدون سنة،274)

وعلى الرغم من امتلاك العراق مقومات النهوض بالقطاع السياحي الا انه لم يأخذ دوره في برامج التنمية الاقتصادية ، ولغرض تطوير القطاع السياحي في العراق والنهوض به لابد من القيام بحزمة من الاصلاحات والتي تتمثل بالاتي:(الشمري والرضا:2016، بدون صفحة)

1. العمل على توفير مناخ استثماري جاذب للاستثمار في القطاع السياحي.

2. ضرورة اصدار تشريعات قانونية مشجعة ومحفزة للاستثمار في القطاع السياحي.(محمد: بدون سنة،285)

3. ضرورة زيادة التخصيصات الاستثمارية للقطاع السياحي في الموازنة العامة للدولة لما يمتلكه هذا القطاع من اهمية كبيرة في احداث تنمية سياحية متطورة من خلال رصد التخصيصات المالية اللازمة من اجل النهوض بواقع القطاع السياحي.

4. اجراء مسح دقيق وشامل حول المناطق السياحية المتنوعة والفريدة في العر اق وضمان مشاركة الخبرات الوطنية والاجنبية المختصصة، وتحسين واقع الخدمات السياحية وتوسيع حجمها.(حسين وفهد: 2017،بدون صفحة)

5. تحفيز القطاع الخاص للاستثمار في القطاع السياحي.

6. العمل على تأسيس شركات سياحة ذات امكانيات إدارية وخدمية.

7. العمل على تطوير البنى التحتية للقطاع السياحي كالفنادق الحديثة والمجمعات السكنية وتطوير شبكة النقل والمطاعم والماء والكهرباء فيها.(الدائرة الاقتصادية:2009، 27 ، 28)

ان تنمية وتطوير القطاع السياحي في العراق له اثار ايجابية على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال ما يأتي.

أ. مساهمته في زيادة الايرادات العامة للدولة من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة على شركات السياحة والفنادق والمطاعم وشركات النقل والاتصالات .....

ب. تفعيل ضريبة المبيعات.

د. تنمية الصناعات والمشروعات الصغيرة والحرفية وتطويرها.

هـ. تنمية التجارة الداخلية والخارجية وتحفيزها لسد زيادة الطلب المتأتية من السياح

و. تنشيط خدمات الدعاية والاعلان .

ز. تنشيط وتوسيع خدمات البناء والتشييد.(الشمري والرضا:2016، بدون صفحة)

لذا فأن تطوير القطاع السياحي في العراق سوف يعالج مشاكل كثيرة من اهمها تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي ،كما يؤدي تطوير القطاع السياحي الى تشغيل الايدي العاملة والتخفيف من حدة البطالة وتوفير العملات الاجنبية الصعبة وتمويل النفقات العامة، كما تؤدي زيادة الإيرادات المتأتية من القطاع السياحي الى تحسين وضع الموازنة العامة في حالة عجز الموازنة أو استخدام هذه الإيرادات في معالجة الديون وتحسين وضع ميزان المدفوعات.

2-2-3 تنمية القطاع الصناعي:

يعد القطاع الصناعي حجر الزاوية للقضاء على التخلف، فان مهامه لا تختلف من حيث الجوهر عن مهام عملية التنمية بشكل عام ، حتى اصبح هناك تداخل بين استعمال مصطلح التنمية والتصنيع وهذا يعود لأهمية التصنيع في عملية التنمية الاقتصادية. (زوزي:2010، 7)

يمكن ان يؤدي القطاع الصناعي دوراً مهماً في تحقيق الاستدامة المالية من خلال الاتي: .(محيسن:2014، 4)

أ. تسهم عملية تنمية القطاع الصناعي في تنويع مصادر الانتاج والدخل والصادرات كما توفر النقد الاجنبي وتعالج مشاكل العجز في ميزان المدفوعات في العراق وذلك مكن خلال تصنيع سلع تحل محل الاستيرادات او تصنيع سلع للتصدير للخارج .

ب. يعد القطاع الصناعي من اكثر القطاعات الاقتصادية قدرة على تطوير وزيادة الانتاجية لقدرته على تطبيق واستخدام التقنية الحديثة.

ج. يعد القطاع الصناعي احد القطاعات الاساسية لاستيعاب الايدي العاملة العاطلة عن العمل.

د. يعد القطاع الصناعي قطاعاً قائداً للقطاعات الاخرى، لا سيما القطاعات الخدمية التي تعمل على تقديم الخدمة لهذا القطاع من خلال علاقتها التشابكية معه والارتباطات الامامية والخلفية القوية لهذا القطاع معها، وبالتالي لا يمكن لهذا القطاعات ان تنمو بشكل مستدام ما لم يحقق القطاع الصناعي نمو مضطردا.

ان القطاع الصناعي يعد المحرك الاساسي لاقتصاد أي بلد وله الدور الريادي لبناء اقتصاد قوي يعتمد على قدراته الذاتية، وقد شهد القطاع الصناعي في العراق خلال العقود الثلاثة الماضية واقعاً متردياً في جميع مفاصله بعد أن كانت صناعته الوطنية مزدهرة ومتطورة ومواكبة لقدر مقبولة من التطورات التكنولوجية ،على الرغم من الحصار الاقتصادي الذي فرض عليه لسنوات طويلة وما تلاها من حرب مدمرة .(الشمري والرضا:2016، بدون صفحة)، ومن اجل النهوض بواقع القطاع الصناعي المتردي وكذلك زيادة ايرادات الدولة العامة من خلال ما يساهم به القطاع الصناعي من لتنويع مصادر الدخل والانتاج وتوفير النقد الاجنبي ومعالجة العجز في الموازنة العامة وميزان المدفوعات وبالتالي تحقيق الاستدامة المالية، لابد على الجهات المعنية ووزارة الصناعة والحكومة، العمل على القيام مجموعة من الحلول ومن اهمها ما يأتي:

1- منح الاجازات للمشاريع الصناعية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم حاجة الاسواق المحلية والخارجية وذلك من خلال اعداد دراسات جدوى للمشاريع المزمع اقامتها في القطاع الصناعي مع التركيز على الصناعات التي تعتمد على المواد الاولية المحلية لعطاء الصناعات المحلية قدرة اكبر للمنافسة السعرية

2 العمل على خصخصة المشاريع الصناعية المتعثرة واعادة اصلاحها وتأهيلها قبل بيعها للقطاع الخاص لتلافي الخسائر الناجمة عن بيعها بأسعار تقل عن اسعار القيمة الحقيقية لها.(المنعم:2013، 246)

3- اجراء مسح شامل للمصانع والشركات الصناعية التي تعاني من اندثار موجوداتها بسبب التقادم او بسبب الاندثار التكنلوجي

4- وضع استراتيجية للصناعة الوطنية تهتم باستغلال الميزة النسبية لبعض الصناعات الرئيسة في العراق وتطوير الطاقات الانتاجية لها مما يعزز قدرة الشركات على التصدير وخلق موارد بالعملات الاجنبية.

5- تقديم قروض ميسرة للشركات العاملة في القطاع الصناعي لتغطية احتياجاتها المختلفة وبسعر فائدة قليل او اعفائها من الفوائد في هذه المرحلة.

6- ضرورة الزام الشركات بالحصول على شهادة الجودة للمنتجات وشهادة الايزو لجودة الاداء كشروط لمنح القروض الميسرة والدعم.(الشاوي ومحمد:2011، 8)

7- اختيار الكفاءات التي تمتلك الخبرة الطويلة في المجال الصناعي ووضعها في المناصب القيادية لا دارة هذا القطاع الحيوي بعيداً عن التقسيمات السياسية التي تحكمها الحزبية والطائفية الضيقة

8- ضرورة مكافحة الفساد، ولاسيما في المؤسسات التابعة لوزارة الصناعة وذلك من خلال تفعيل القوانين والاجراءات الصارمة التي تحد من استفحال هذا الوباء الفتاك

9- وضع الخطط التنموية التي تعتمد على الاساس العلمي الصحيح من اجل النهوض بالقطاع الصناعي وبأنواعها الثلاث القصيرة والمتوسطة والطويلة الامد ومراعاة مبدا التعشيق بين هذه الخطط عند التطبيق بحيث تكون احداها مكملة للأخرى.

10- ضرورة تفعيل التعريفة الكمركية بشكل مخطط ومدروس يأخذ بالحسبان الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تم الاتفاق عليها بين الدول ضمن منظمات التجارة العالمية والعربية لتحقيق التوافق بين مصالح العراق التجارية وحماية الصناعة

المحلية والمنتوجات الوطنية وبشكل محكم تضمن عدم ارتفاع الاسعار على المواطن البسيط ،لاسيما فيما يتعلق بالسلع والبضائع الضرورية في حياته.(الشمري والرضا:2016، بدون صفحة)

11- خلق شراكة اقتصادية بين الشركات الصناعية الوطنية والشركات الصناعية الاجنبية بما يعزز الاستثمار الصناعي في الشركات الصناعية الوطنية وتطوير بنيتها ورأسمالها ونقل المعرفة الفنية لها.(الشاوي ومحمد:2011، 8)

2-2-4- اصلاح النظام الضريبي:

تعد عملية تفعيل دور فرض الضرائب في العراق مهمة لها الاسبقية في تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية لدعم الموازنة العامة وتنويع مصادر مواردها(الشمري والرضا:2016،بدون صفحة)، كما ان عملية تفعيل دور فرض الضرائب يمكن ان يعول عليها في دعم الاقتصاد لاسيما ان التحصيلات الضريبية تتميز بالدورية والاستمرار عكس الايرادات التي تأتي من المصادر الاخرى ومن اهمها الايرادات التي تأتي من تصدير النفط والتي تتميز هذه الايرادات بتقلبها تسبب تقلب اسعار النفط والطلب عليه. :(البصام و الشريدة:2013، بدون صفحة)

ان نسبة مساهمة الايرادات الضريبية في الموازنة العامة خلال مدة الدراسة(2003-2015) كانت متدنية كما موضحة في بيانات الجدول (7) اذ لم تزد هذه النسبة عن 3% في احسن حالاتها الى مجموع الايرادات العامة، لذا لابد من معرفة الاسباب التي ادت الى تضاؤل نسب اسهام الايرادات الضريبية في الموازنة العامة وكالاتي:

أ- التعديلات التشريعية التي صدرت منحت المكلف مزيداً من الإعفاءات الضريبية من جهة واتجهت الى تخفيض السعر الضريبي لضرائب الدخول من جهة ثانية بل والغت العديد من الرسوم الجمركية واختصرتها برسوم اعادة اعمار العراق فقط.

ب- ضعف الرقابة وانتشار التهرب الضريبي

ج- الاعتماد على الطرائق التقليدية في تقدير الضرائب ،ولاسيما المظاهر الخارجية ،اذ تعتمد هذه الطريقة في التقدير على بعض المظاهر الخارجية المحيطة بالمكلف والنشاط الخاضع له مثل ايجار السكن الذي يقطنه المكلف وايجار المكان الذي يباشر فيه نشاطه الاقتصادي وعدد الآلات المستخدمة.(وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية:2009، 12)

د- انخفاض الوعي الضريبي لدى معظم مكلفي الضريبة بسبب ارتفاع نسبة الامية وضعف الثقافة الضريبية رغم الحملات الاعلامية التي تنظمها الادارة الضريبية عبر وسائل الاعلام المختلفة للتعريف بالقانون والتعليمات.

هـ - لا يوجد اهتمام في شئون الادارة الضريبية في العراق الا انه بالمحصلة المتراكمة عبر عصور مضت من الزمن لا زالت تعاني من شحة الملاكات الضريبية كماً و نوعاً.(العبودي:2015، 85)

و- ان النظام الضريبي في العراق لم يحظ باي اهتمام في المجتمع او مؤسسات الدولة العراقية.(البصام والشريدة:2013،بدون صفحة)

لذا يمكن القول بان الوضع الامني غير المستقر الذي اثر بشكل سلبي على استحصال وجباية الايرادات الضريبية، ولتفعيل مساهمة الايرادات الضريبية في دعم الموازنة العامة للدولة يتطلب اجراء الاصلاحات الاتية :

1- تطوير الادارات الضريبية اذ تعد من اهم مقومات نجاح النظام الضريبي هو وجود ادارة ضريبية متطورة ذات مهارة وكفاءة عالية ،مما يساعد الدولة في الحصول على ايراداتها الضريبية بشكل دقيق وبصورة كاملة ، فمن اهم عوامل نجاح الادارة الضريبية في عملها هو الكادر الضريبي فكلما كان الكادر الضريبي يمتلك خبرات اكاديمية ومهنية عالية، كلما كان العمل اكثر تنظيماً ودقة.(أنجاد:2014، 166)

2- على الهيئة العامة للضرائب تفعيل جهازها الرقابي فنسب التهرب الضريبي تزداد بشكل كبير ولا يعود السبب الى الجانب الامني فحسب وانما الى ضعف الجهاز الرقابي وتنامي طرق التهرب الضريبي.(العبودي:2015، 154)

3- توسيع القاعدة الضريبية لتشمل فئات اكبر اذ يعد العراق من الدول النامية التي لا تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة، كما اوقف العراق العمل بالضريبة الجمركية منذ عام (2003)، والتي تعد من اهم الضرائب التي تزود الخزينة العامة للدولة بمبالغ مالية كبيرة فقد اصبح العراق غير مستفيد من الضرائب التقليدية وبالتالي يمكن للسلطة العامة ان تبحث عن مصادر جديدة (أنجاد:2014، 165)، مثل الضرائب على السلع والخدمات كالضريبة على القيمة المضافة على المشاريع التي اكتمل اطارها العام (راضي وحسن:2013، 199)، او فرض الضرائب البيئية لما لها من اهمية كبيرة تتمثل في حماية البيئة من التلوث وايجاد ايراد مهم للخزينة العامة للدولة وفي العراق يمكن تطبيق هذه الضريبة على الشركات المستثمرة داخل العراق وكذلك المؤسسات الخاصة والاجنبية مثل شركات النفط الاجنبية (أنجاد:2014، 166).

4- ضرورة الانفتاح على تجارب الدول في مجال الانظمة الضريبية المتقدمة والاستفادة منها في مجالات العمل المختلفة.(العبودي:2015، 154)

5- رفع مستوى الوعي الضريبي في العراق وترسيخ مفهوم كون الضريبة اداة مالية واقتصادية واجتماعية مهمة في ذهن المواطن وثقافته.(البصام:2013،بدون صفحة)

6- تفعيل استحصال الرسوم عن طريق

أ. زيادة رسم اعادة اعمار العراق وعدم ابقاه عند حدود 5% كما هو معمول به حالياً

ب. تفعيل ضريبة المبيعات

ج. تفعيل فرض التعريفة الجمركية

د. زيادة الرسوم المتحصلة من ايرادات القطاع العام مثل رسوم الكهرباء بشرط توفرها ، ورسوم مياه الشرب ورسوم الخدمات الصحية و رسوم تسجيل السيارات ورسوم حيازة السلاح وتراخيص الاستيرادات.(الشمري والرضا:2016، بدون صفحة)

7- العمل على توازن الهيكل الضريبي في العراق من خلال الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة وتقليل التفاوت بينهما.

8- اجراء الدراسات الاحصائية وتحليل الايرادات الضريبية في كل نشاط من اقسام الهيئة العامة للضرائب في العراق ودراسة قلة الايرادات الضريبية في بعض الاقسام ووضع المعالجات المطلوبة لتحسين الايرادات الضريبية لها.(العبودي:2015، 154)

2-2-5 ترشيد الانفاق العام:

يعد ترشيد الانفاق العام من المفاهيم التي نالت اهتمام واسع من مختلف الآراء والتحليلات فيعرف ترشيد الانفاق العام بأنه العمل على زيادة فاعلية الانفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف الى ادنى حد ممكن، فترشيد الانفاق العام لا يقصد به ضغطه فقط ،بل يقصد به الحصول على أعلى انتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الانفاق العام، كما يعرف ترشيد الانفاق العام ايضاً بانه تحقيق اكبر قدر من المنافع للمجتمع عن طريق زيادة كفاءة هذا الانفاق الى اعلى درجة ممكنة والقضاء على اوجه التبذير والاسراف والعمل على تحقيق التوازن بين النفقات العامة واقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة .(محمد،2010: 56)

2- 2- 5-1 ضوابط ترشيد الانفاق العام

1 -تحديد حجم أمثل للنفقات العامة :

أنه ليست من المصلحة تتجه النفقات العامة نحو التزايد اللامحدود، وإنما المصلحة تقتضي بأن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه، وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة وهذا الأخير هو ذلك الحجم الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين، وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الايرادات العادية للدولة.(مسعود:2006، 171)

2-الترخيص المسبق من السلطة التشريعية:

تقضي قواعد المالية العامة بأن إنفاق أي مبلغ من الأموال العامة أو الارتباط بأنفاقه، يجب أن يكون مسبوقاً بترخيص من قبل السلطة التشريعية، ضمانا لتوجيهه بالشكل الذي يضمن تحقيق المصلحة العامة، كما أن هذا الترخيص يساعد على ترشيد النفقات.

3 - تجنب الإسراف والتبذير :

هناك صور عديدة للإسراف والتبذير في النفقات العامة وهدر المال العام والتي تتمثل بارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة، سوء تنظيم الجهاز الحكومي، تحقيق مآرب خاصة لبعض ذوي النفوذ والسلطة، عدم وجود تنسيق في العمل بين الأجهزة الحكومية كما هو الحال مثلا بالنسبة للأجهزة المسؤولة عن المياه والكهرباء وتعبيد الطرقات، زيادة عدد العاملين في الجهاز الحكومي عن القدر اللازم لأداء الأعمال، المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي الى اخره.(مسعود،2006: 172)

2- 2-5- 2 مقومات النجاح لعملية ترشيد الإنفاق العام :-

أن مبادئ الفكر المالي للاقتصاديين الكلاسيك هوان الإنفاق الأمثل هو الأقل مقداراً وأفضل الضرائب هي أكثرها انخفاضاً وبعكس ذلك يرى المبدأ الكينزي إن الإنفاق العام فيه منفعة محققة لأنه يؤدي لزيادة الإنفاق الكلي ومن ثم لإيجاد فرص عمل جديدة مع ما يعنيه ذلك أنتشار للرخاء.(حسين:2016، 14)

ويتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على العديد من العوامل كالآتي:

أ-**تحديد الأهداف بدقة:** ان من المشاكل التي تواجه في اعداد الموازنة وفقاً لمتطلبات الادارة هو تحديد الاهداف الدقيقة والواضحة للبرامج الحكومية مما يستدعي مراجعة شاملة ودقيقة لاختصاصات وحدات الجهاز الاداري حتى لا تكون الاهداف المحددة غامضة وغير واضحة ويتم تحديد، الأهداف سواء كانت طويلة أو متوسطة الأجل من خلال حصر الاختصاصات الرئيسية التي من اجلها تطلب الاموال وان طبيعة الاهداف تحدد طبيعة و حجم الوظيفة او الوظائف المتعددة التي يتم تنفيذها من اجل تحقيق الاهداف المتعلقة بالمجتمع المحددة مسبقاً في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الاجل، ولابد أن تكون الغاية من النفقات العامة هي تحقيق النفع العام ويقتضي ذلك عدم صرفها لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد أو المجموعات.

ب- **تحديد الأولويات** تحديد أولويات للإنفاق بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها وتعتبر عملية تحديد الأولويات من اهم العمليات الفرعية في منظومة عملية التخطيط واحترام هذا المبدأ هو حفاظ على المال العام وتعظيم منفعة استخدامه ، فان عملية تحديد الاولويات تقوم على مجموعة من المبادئ الاساسية وهي :

1- مدى خطورة المشكلة القائمة وانعكاساتها السلبية على افراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة، له دور كبير عند تحديد الاولويات

2- عامل الخبرة كلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة ومجربة ومضمونة النجاح كلما كان ذلك دافعاً لمنحها الاولوية في الانجاز

3- عامل الزمن فالزمن المطلوب لحل المشكلة يلعب دور في تحديد الاولويات بين البرامج والمشاريع فكلما كان الوقت المطلوب لانجاز برنامج معين اقصر كان ذلك مبرراً مقنعاً لاختيار البرنامج.(عوايشية و ناصر:2016، 47)

ج- **القياس الدوري لبرامج الإنفاق** بمعنى تقييم كفاءة وفعالية إداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة اليها والابتعاد ما أمكن عن النفقات غير المنتجة أو التي تكون إنتاجيتها ضعيفة كالمشاريع المظهرية والاحتفالات الضخمة المكلفة

د- **عدالة الإنفاق ومدى التأثير لمصلحة الفئات الأضعف** ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات أي ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا" عادلا" بين مختلف مناطق الدولة حتى تتحقق التنمية المتكاملة التي يستفيد منها جميع السكان وليس فئة خاصة أو منطقة محددة

هـ- **تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة** ضرورة فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق العام وذلك بالتأكد من صرفه في المجالات المخصص لها وفي حدود القوانين واللوائح ، من أجل بلوغ النتائج المرجوة من النفقات العامة وفقاً للخطط التي تم وضعها وقبل كل ذلك تماسك المنظومة السياسية إذ أن غياب هذا التماسك سوف يعطل تفعيل النقاط السابقة.(حسين:2016، 15)

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً: الاستنتاجات

1- يتضح ان تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى كالقطاع الزراعي والصناعي والسياحي وعملية ترشيد النفقات واصلاح النظام الضريبي لها دور كبير في علاج الخلل في الاقتصاد العراقي وتعزيز الاستدامة المالية.

2- يعد معدل سعر الفائدة ومعدل النمو الاقتصادي من اكثر العوامل المؤثرة في الاستدامة المالية في ظل ثبات العوامل الاخرى ،اذ ان العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والاستدامة المالية علاقة طردية وذلك من خلال قدرة النمو الاقتصادي على رفع مستويات الدخل ومن ثم زيادة الحصيلة الضريبية وهذا يؤدي الى تقليل الفجوة بين النفقات والايرادات من جهة ورفع معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار من جهة ثانية. اما اسعار الفائدة على الدين تمثل كلفة يتحملها الاقتصاد، لذلك فأن ازدياد هذه الكلفة يؤثر سلباً على الاستدامة المالية حيث ان العلاقة بين معدل سعر الفائدة والاستدامة المالية علاقة عكسية.

3- تعد الاستدامة المالية قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها من اجل خدمة الديون الحالية والمستقبلية بصورة كاملة دون ان تلجأ اعادة هيكلة ديونها او شطب جانب منها او دون التوقف عن خدمة دينها .

ثانياً :التوصيات

1- ضرورة تنويع مصادر الدخل الاخرى كتنمية القطاعات الاقتصادية الاخرى كالأقطاع الزراعي والصناعي والسياحي لتقليل الاعتماد على الايرادات التي تأتي من القطاع النفطي وذلك لان الايرادات النفطية تتصف بالتغلب بسبب تأثرها بعوامل خارجية كتغير اسعار النفط والطلب عليه.

2- اصلاح وتفعيل دور النظام الضريبي وذلك لان عملية تفعيل دور فرض الضرائب يمكن ان يعول عليها في دعم الاقتصاد، لاسيما ان التحصيلات الضريبية تتميز بالدورية والاستمرار عكس الايرادات التي تأتي من المصادر الاخرى ومن اهمها الايرادات التي تأتي من تصدير النفط والتي تتميز هذه الايرادات بتقلبها.

3- توسيع القاعدة الضريبية لتشمل فئات اكبر اذ يعد العراق من الدول النامية التي لا تعتمد بشكل كبير على الضرائب المباشرة وايضاً اوقف العراق العمل بالضريبة الجمركية منذ عام (2003)، والتي تعد من اهم الضرائب التي تزود الخزينة العامة للدولة بمبالغ مالية كبيرة فقد اصبح العراق غير مستفيد من الضرائب التقليدية وبالتالي يمكن للسلطة العامة ان تبحث عن مصادر جديدة مثل الضرائب على السلع والخدمات كالضريبة على القيمة المضافة او فرض الضرائب البيئية لما لها اهمية كبيرة تتمثل في حماية البيئة من التلوث وايجاد ايراد مهم للخزينة العامة للدولة وفي العراق يمكن تطبيق هذه الضريبة على الشركات المستثمرة داخل العراق وكذلك المؤسسات الخاصة والاجنبية مثل شركات النفط المستثمرة داخل العراق.

4- ضرورة ترشيد الانفاق العام وذلك من اجل زيادة فاعلية الانفاق العام بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والاسراف الى ادنى حد ممكن من اجل الحصول على أعلى انتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من التكاليف والعمل على تحقيق التوازن بين النفقات العامة واقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.

المصادر:

المصادر العربية

اولاً: الكتب

1- الجنابي، طاهر(2007) ، علم المالية والتشريع المالي، العاتك لصناعة الكتاب ،القاهرة.

ثانياً: الرسائل والاطاريح

1- حسين، عماد حسن، تحليل العلاقة بين الانفاق العام والاستدامة المالية لدول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016.

2- داود، علي عدنان، مديات فاعلية سياسة وادارة الدين العام في تحفيز النشاط الاقتصادي لدول مختارة، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية كلية الادارة والاقتصاد/قسم الاقتصاد، بغداد، 2009.

3- الدليمي، طاهر كاظم جواد (2018)، أثر تغيرات اسعار النفط في الموازنة العامة في بلدان عربية مختارة للمدة (1990- 2015)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة الانبار.

4- زوزي، محمد(2010)، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر دراسة حالة ولاية غرداية، اطروحة، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر.

5- الشلال، مهند عزيز، قياس وتحليل الاستدامة المالية باعتماد القيمة الحالية لقيود الموازنة دول مختارة للمدة (1990-2010)،اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد قسم الاقتصاد، 2014.

6- الشيخاني، عامر عبدالله مجيد، كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة (2004-2014)، مع اشارة لتجارب مختارة، اطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية الادارة والاقتصاد، بغداد، 2016.

7- عوايشة، بلال وناصر، فاطمة الزهراء(2016)،اصلاح الادارة المحلية كمدخل لترشيد النفقات العامة للدولة دراسة حالة الجزائر للفترة 1995- 2014، رسالة ماجستير، جامعة العربي التبسي- تبسه.

8- محمد، احمد محمد رفعت خميس فؤاد، دور الحكومة في تحقيق الاستدامة المالية والاقتصادية للموازنة العامة للدولة في مصر، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بنها، كلية الحقوق/قسم الاقتصاد والمالية العامة،مصر،2012.

9- محمد، بن عزة(2010)، ترشيد سياسة الانفاق العام بأتباع منهج الانضباط بالأهداف دراسة تقييمية لسياسة الانفاق في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009، رسالة ماجستير، جامعة ابي بكر بلقايد، الجزائر.

10- مسعود، دراوسي (2006)، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر: 1990-2004،اطروحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،الجزائر.

ثالثاً : البحوث والدراسات

1- انجاد، عبد الستار حمد(2014)، تقييم النظام الضريبي العراقي (بين الواقع و الطموح) ضريبة الدخل أنموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 3، العدد 10.

2- البصام، سهام حسين والشريدة ،سميرة فوزي شهاب (2013)،مخاطر واشكاليات انخفاض اسعار النفط في اعداد الموازنة العامة للعراق وضرورة تفعيل مصادر الدخل الغير نفطية (دراسة تحليلية)،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد.36

3- الحاوري، محمد احمد، تحليل استدامة المالية العامة في اليمن في ظل تراجع انتاج النفط، مجلة الدراسات الاجتماعية، المجلد/ العدد (443)،اليمن، 2015.

4- حسين، منى يونس وفهد، اسراء سعد(2017)، دور الاستثمار السياحي الحكومي في تغيير الدخل والاستهلاك والادخار في العراق، مجلة الكوت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة واسط، العدد 26.

5- خيري، سهام الدين(2016)،مساهمة القطاع الخاص في تنمية النشاط الزراعي في العراق (1970- 2010) الواقع والافاق، مجلة دنانير، العدد 8.

6- راضي، مازن عيسى الشيخ وحسن، فرحان محمد(2013)، مستقبل السياسة المالية في العراق بين الريعية واللاريعية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 9، الاصدار 8.

9- سماقه يى ، ايوب انور وباداوه يى، سردار عثمان، تحليل الاستدامة المالية في اقليم كورد ستان –العراق ، مجلة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد (7)، العدد(13)،.2015

10- الشمري، مايح شبيب وعبد الرضا، احمد عبد الرزاق(2016)، رؤية مستقبلية لتنويع مصادر الدخل في العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة واسط، العدد 23.

11- عبد الشاوي، عبد الله نجم ومحمد، عامر احمد(2011)، دور الدولة في دعم القطاع الصناعي في العراق دراسة ميدانية ، مجلة الادارة والاقتصاد، العدد 89.

12- العبودي، علاء حسين مونس(2015)، تحليل اتجاهات السياسة الضريبية في العراق ودورها في تحديد مسار الحصيلة الضريبية للسنوات (١٩٩٠ م- ٢٠١٠ م) بحث تطبيقي في الهيئة العامة للضرائب، دبلوم عالي، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية.

13- كاظم، بيداء جواد(2016)، دور القطاع الزراعي في تنويع مصادر الدخل القومي في العراق (2000- 2013)، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد 21.

14- محمد، حاكم محسن، دور الاستثمار السياحي العربي والاجنبي في دعم الاقتصاد العراقي دراسة تطبيقية في محافظة كربلاء، المؤتمر العلمي الثالث لجامعة اهل البيت، العدد 4.

15- محيسن، عبد الحليم (2014)، القطاع الصناعي والتنمية الاقتصادية، دائرة التنمية الاقتصادية، ابو ظبي، العدد 4.

16- المنعم، مهند علي حسين(2013)، واقع القطاع الصناعي الخاص ودوره في استيعاب القوى العاملة في العراق للمدة 1990- 2009، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، المجلد 19، العدد 20.

17- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية ، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق ،2009.

18- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسات الاقتصادية(2017)، القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح.

رابعاً :التقارير والنشرات

1- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ، النشرات السنوية لسنوات مختلفة .

2- جمهورية العراق ، وزارة المالية ،الدائرة الاقتصادية للمدة(2003-2015)، بيانات غير منشورة

خامساً: المواقع الالكترونية

1- السعيد، هالة حلمي (2015)، الديون الخارجية والإستدامة المالية ، أخبار اليوم .
.http;//www.m.akbarelyom.com/artcale/55a918a 6995F2b964 cc25bdf

2- السقا، محمد إبراهيم ، إستدامة الدَين العام، الإقتصادية ، العدد ، 6906 ، 2012 .

/Article–690356,html.http//www.aleqtisadiad.com 20127/9

3– مروة فتحي السيد البغدادي ، مؤشرات الإستدامة المالية والمخاطر التي تهددها في مصر ، جامعة المنصورة – كلية الحقوق / قسم الإقتصاد والمالية العامة ، مصر.على الموقع الالكتروني:

www.abufara.net/index.php/2012-10-21-10-56-42/2012-10-21-10-57-16/30-2013-07-21-10-85-42/1272-000005

المصادر الاجنبية

1- AYUMU YAMAUCHI , FISCAL SUSTANABILITY-THE CAS OF ERITREA , IMF WORKING PAPER , WP 10417 , 2004 .

2- scott . T. Fullwier , interest Rates and Fiscal Sustainability , IMF, Working Paper NO.53 , 2006 .